رئيس الوزراء خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر:

اهتمام الدولة بالفئات التى عانت التهميش لسنوات طويلة جزء من مكافحة الفساد

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء على أهمية التعامل مع منع ومكافحة الفساد، باعتبارها قضية محورية تتداخل مع كافة أوجه التنمية المختلفة، مشيرا أن الفساد ليس فقط شأناً محليا، ولكنه عابر للحدود، وهو ما يفرض علينا ضرورة التعاون الجاد والمُثمر فى مكافحته

رئيس الوزراء الذى استهل كلمته بالترحيب برؤساء وفود الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لحضور مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، قال أن الفساد يشكل أحد العقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تقوِّض النمو والازدهار وتعيق تحقيق جودة الحياة، وتؤدى إلى ارتفاع معدلات الفقر وضعف الثقة فى المؤسسات العامة، كما تؤثر سلباً على حقوق الإنسان،

و نـوّه رئيس الـوزراء، خـلال كلمته، إلـى أن دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ سطر مواد تلزم فيها الدولة أجهزتها بمحاربة الفساد، كما أن نصوصه أكدت على أن الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية لديها الاستقلال الفنى والمالى والإداري، كما ألزم الدستور وحدات الدولة المعنية، بالمشاركة فى وضع استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة الفساد، مشيرا إلى أن تلك الالتزامات تنعكس، بشكل مباشر، على بناء جهود التنمية وحقوق الإنسان.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: لقد تبنينا برنامجاً وطنياً شاملاً للإصلاح الاقتصادى فى عام ٢٠١٦ بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، وخفض معدلات الدين العام، لافتا إلى أن كل ذلك، بالإضافة إلى سلسلة المشروعات القومية التى تقوم الدولة بتنفيذها، أدى إلى خلق فرص عمل، وتحسين معيشة المواطن، والعمل على الانتقال من القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسميّ، بما يُقلل من مُمارسات الفساد.

كما أشار رئيس الـوزراء إلـى أنـه خـلال السنوات الماضية، عملت الدولة المصرية بجد وجهد لتعزيز الحماية الاجتماعية، ومن ثم يأتى برنامج «تكافل وكرامة» باعتباره أحد برامج التحويلات النقدية المشروطة الرائدة، بشهادة المؤسسات الدولية، فى هذا المجال، والذى وصل عدد المستفيدين منه فى عام ٢٠٢١ إلى حوالى ٣,٨ مليون أسرة.

وقال الدكتور مدبولي: تأتى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» على رأس البرامج التى تهدف لتحسين المعيشة وجودة الحياة لما يقرب من ٦٠ مليون مواطن مصري، ينتشرون فى الريف المصري، وتقدر استثمارات هذه المبادرة بما يزيد على ٤٥ مليار دولار أمريكي، مؤكدا أن الاهتمام حاليا بهذه الفئات المهمشة لسنوات طويلة يعتبر فى حد ذاته مكافحة للفساد وأشكال التمييز وعدم المساواة، والجمهورية الجديدة تقدم الأمل لكل المصريين للعيش فى كرامة ورخاء وتقدم.

وأضـاف رئيس الـوزراء أن مصـر أطلقت كذلك استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦، والتى وضعت مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة وإرساء قيم النزاهة والشفافية ضمن مبادئها الأساسية، وهى الاستراتيجية التى نعتبرها متعددة الأبعاد من خلال محاورها الأربعة المتمثلة فى الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوى الهمم والشباب وكبار السن، والتثقيف وبناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان.

كما أكد مدبولي، خلال كلمته، أن الفساد، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يؤثر بصورة كبيرة على جودة الحياة، وبالتالى فإن تحسين جودة الحياة يقلل من انتشار الفساد، لافتا إلى حرص مصر خلال السنوات القليلة الماضية على تعزيز الحق فى السكن اللائق، من خلال تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة، وتوفير الإسكان الاجتماعي، وتوسعة نطاق تغطية مرافق المياه والصرف الصحى فى ريف وحضر مصر.

وفى الوقت نفسه، أشار الدكتور مصطفى مدبولى إلى أن الرقمنة وميكنة الخدمات الحكومية تأتيان على رأس أولويات الدولة المصرية، حيث يمكن للرقمنة الحد من الفساد من خلال الفصل بين طالب الخدمة ومُقدمها، وتعزيز الشفافية، والرقابة على المؤسسات، كما تأتى العاصمة الإدارية الجديدة لتكون محفزاً للإصلاح الإداري، بما تشتمل عليه من أحدث الأساليب فى إدارة شئون الدولة، وما تُمثله من نموذج فى تعزيز الرقمنة وميكنة الخدمات الحكومية.

كما أكد رئيس الوزراء أن الدولة تعى جيداً أن مكافحة الفساد لا تقع على عاتق الحكومات وحدها، وإنما للشعوب دور أساسي، ولذلك فقد بذلت الجهد الوافر خلال السنوات الماضية لتعزيز الشمولية وتمكين المرأة والشباب، وذلك إيماناً منها بأن تمكين المرأة يسهم فى تعزيز جهود الدولة؛ حيث اتخذت الدولة إجراءات حاسمة وفاعلة لتعزيز التمكين السياسى والاقتصادى والاجتماعي للمرأة، كما تعمل على دمج الشباب فى عمليات صُنع وتنفيذ السياسات العامة؛ إيمانا منها بأنهم عماد المستقبل وضرورة خلق جيل جديد رافض لظاهرة الفساد.

وأضاف مدبولى أننا لا نزال جميعاً نواجه تحديات كبيرة ناتجة عن الآثار السلبية لجائحة كورونا، إلا أن الجهود المصرية فى التعامل مع الأزمة أثبتت قُدرة الدولة على التصدى للأزمات، ومن ثمّ فلابد للمجتمع الدوليّ أن يعمل جاهداً على وضع الأطر والآليات اللازمة لتعزيز جاهزية المؤسسات العامة وقُدرتها على منع ومكافحة الفساد خلال الأزمات والطوارئ، مؤكدا أن الدول الأطراف أصابت باختيارها ذلك الأمر المهم موضوعاً لإعلان هذا المؤتمر.

كما أكد رئيس الوزراء أنه، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المُتحدة لمكافحة الفساد، فإن رؤية الدولة المتمثلة فى استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تعكس التوجهات العالمية والإقليمية، والمتمثلة فى الأهداف السبعة عشر للتنمية المُستدامة التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى أجندة ٢٠٦٣، التى صادقت عليها القمة الأفريقية فى عام ٢٠١٥ وما نتج عنها من الخطة العشرية الأولى ٢٠١٤-٢٠٢٣ لتنفيذ الأجندة، لافتا إلى التزام مصر بالتعاون الدولى والإقليمى فى منع ومكافحة الفساد، وتسعى لتبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الشقيقة والصديقة فى هذا المجال.

واختتم الدكتور مصطفى مدبولى كلمته بالإعراب عن خالص أمنياته بالتوفيق والنجاح فى أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مؤكدا ثقته التامة فى أن هذه الدورة سوف تخرج بقرارات تدعم الجهود الهادفة لمنع ومكافحة الفساد، بما يحقق الرفاهية والرخاء لشعوبنا جميعا.

الرئيس يتابع برنامج حياة كريمة بشكل مباشر لإيمانه بأنه يمكن أن يحقق نقلة كبيرة فى مواجهة الفقر وتعزيز حقوق المواطن بعيدا عن الفساد

خلال السنوات الماضية، عملت الدولة المصرية بجد وجهد لتعزيز الحماية الاجتماعية، ومن ثم يأتي برنامج «تكافل وكرامة» باعتباره أحد برامج التحويلات النقدية المشروطة الرائدة، بشهادة المؤسسات الدولية، في هذا المجال، والذي وصل عدد المستفيدين منه في عام ٢٠٢١ إلى حوالى ٣,٨ مليون أسرة.

الرقمنة وميكنة الخدمات الحكومية تأتيان على رأس أولويات الدولة المصرية، حيث يمكن للرقمنة الحد من الفساد من خلال الفصل بين طالب الخدمة ومُقدمها، وتعزيز الشفافية، والرقابة على المؤسسات